



في ذكرها ال 51 تتكرر النكسة

تمثل النكسة (الخامس من حزيران 1967) النزوح القسري الثاني غير الشرعي للفلسطينيين بعد النكبة (15 ايار 1948) التي أدت الى طرد حوالي 85% من الفلسطينيين من منازلهم وسيطرة إسرائيل على أكثر من 78% من فلسطين. في أعقاب حرب 1967 التي دامت 6 أيام ، سيطرت إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة الذي يسكنه الفلسطينيون، حيث كانت الضفة الغربية جزء من الأردن وكان قطاع غزة تحت سيطرة مصر. تتكرر النكسة باستمرار حتى هذه اللحظة. وما زالت الانتهاكات المستمرة للاحتلال تجبر الفلسطينيين للخروج قسراً من أراضيهم ومنازلهم لتغيير التكوين الديمغرافي لصالح توسيع المستوطنات وإقامة دولة يهودية. إن مصادرة الأراضي ، والحصار على غزة ، وقيود التنقل ، واستخدام المدفعية والحروب ، بالإضافة إلى استخدام الفسفور والمذابح والإبادة الجماعية ، وغيرها من الممارسات الاستعمارية كلها منهجية للتطهير العرقي وانشاء رواية بديلة في واقع التفرقة العنصرية.

على الرغم من انه بعد ذلك قد صدر قرار مجلس الأمن 242 لإعادة التأكيد على "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب" ، الا انه قد تم اضعاف الشرعية على كل شيء قبل عام 1967 باعتباره اسرائيلي بشكل لا رجعة فيه بينما أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية "الأراضي الفلسطينية المحتلة". ونتيجة لذلك ، أرسى القرار 242 مبدأ حل الدولتين.

إن الدعم الأعمى المكرس لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة كان بمثابة "عملية سلام" لأكثر من عقدين من الزمن ، لكنه فشل بشكل كبير في تحقيق تقدم ملموس على أرض الواقع. في الحقيقة ، فإن الإعلان الأخير عن جعل القدس عاصمة لإسرائيل والانتقال الفعلي للسفارة الأمريكية الى القدس يوضح أجندة الولايات المتحدة وإسرائيل لفلسطين والشرق الأوسط. وبالإضافة الى ذلك ، فإن النزاعات والانقسامات الداخلية بين القيادة الفلسطينية جعلتها عند أدنى نقطة في الاستراتيجية والرؤية. بالنظر إلى هذه الحقائق ، فإن المواطنين الفلسطينيين ، بشكل عام ، والنساء بشكل خاص ، يُتركون ضعفاء ، وغير محميين ، وغير متأكدين من دولتهم.

تدعو جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية (PWWSO) إلى الأهمية القصوى والخطيرة الى:

- تنفيذ قرار الأمم المتحدة 194 المتعلق بحق العودة والتعويض لجميع اللاجئين الفلسطينيين ، إلى جانب قراراته المتعلقة بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة
- إنهاء الحصار عن قطاع غزة
- الالتزام بمعاهدة تجارة الأسلحة التي تنطوي على إنهاء كل إمدادات الأسلحة لإسرائيل
- الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس ، وبالتالي إلغاء إعلان الإدارة الأمريكية عن القدس عاصمة لإسرائيل
- إنهاء إفلات إسرائيل من العقاب. ووجوب محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل المجتمع الدولي
- توفير الحماية للنساء والفتيات الفلسطينيات وفقاً لإطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن رقم 1325.

تأسست جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في عام 1981، وهي مؤسسة نسوية، جماهيرية، تنموية، حقوقية، تعليمية، تسهم في تطوير نضال النساء بأبعاده الوطنية والاجتماعية والتنموية. تؤمن المؤسسة أن تحرير النساء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مدنية ديمقراطية كاملة السيادة .